ومما يزيد من مشاكل تصدير المنتجات الزراعية للضفة الغربية ، أنه يتم بشكل افرادي ؛ فعلى كل فرد أن يحصل ، وبصعوبات كثيرة ونفقات مرتفعة ، على تصريح يمنحه الحق في تصدير بعض منتجاته ، ولفترات محددة ، مما يكلّف خسائر جسيمة تؤدي في كثير من الاحيان الى العكوف نهائياً عن الزراعة. كما ان صعوبات التفتيش على الجسر الموصل بين ضفتي الاردن، تؤدي الى اتلاف المنتجات الزراعية المصدرة وبخاصة الخضروات والحمضيات.

نتيجة للتعقيدات السالفة الذكر ، في التصدير للاردن ، لم يبق أمام المزارعين ، في الضفة الغربية من خيار سوى التوجه الى السوق الاسرائيلية . وهذا ما يفسر التغيّر السريع الذي حدث في بنية القطاع الزراعي ؛ حيث نمت زراعات معينة على حساب زراعات اخرى ، وادخلت زراعات جديدة لم تكن تزرع من قبل ، دون ان يكون لها علاقة باحتياجات الضفة الغربية . وقد قامت وزارة الزراعة الاسرائيلية ، بالتعاون مع الحكم العسكري ، بتشكيل مجالس زراعية لعبت دور الوسيط بين المزارعين في الضفة الغربية وبين سلطات الاحتلال ، وقدمت اغراءات مختلفة بغرض توجيه الزراعة نحو إنتاج المحاصيل المطلوبة للصناعات الاسرائيلية ، أو المناسبة للتصدير . وفي بعض الاحيان ، كانت تقدم القروض ، وتعطي الفلاحين البذور والاسمدة مجاناً، بغية تنفيذ سياستها الزراعية[٤٣]، التي تعطي الاولوية لزراعه ما يمكن تسويقه وتصديره عبر الشركات الاسرائيلية . فعلى سبيل المثال ، ازدادت انتاجية بعض المحاصيل التي يمكن تصديرها الى اوروبا مثل الخيار والبطاطا والحمضيات بنسبة عالية ، بينما لم يحصل ذلك في انتاج الحبوب. ويبين الجدول ٩ أن انتاج الضفة الغربية من الخضار والبطاطا ، قد تضاعف سنة ١٩٧٣ عما كان عليه في سنة ١٩٦٨ ، ووصل في سنة ١٩٧٦ و١٩٧٧ الى ١٤٩,٤ الف طن ، أي ما يعادل ٤٠٪ من الانتاج الزراعي للضفة الغربية . كما تضاعف انتاج الحمضيات سنة ١٩٧٦ ، عما كان عليه سنة ١٩٦٨ ؛ وفي سنة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ اصبح يزيد بمرتين ونصف عما كان عليه في بداية الاحتلال ؛ اي ما يعادل ٢٠٪ من الانتاج الزراعي للضفة الغربية. كما يشير الجدول ١٠ الى تضاعف انتاج الفواكه . أما المحاصيل الحقلية ، فبالرغم من استخدام طرق فلاحة افضل من السابق ، واستبدال محاصيل باخرى وانتشار استخدام الآلات الزراعية واستعمال الاسمدة والمبيدات الحشرية ؛ فإن مجموع انتاجها لم يزد كثيراً ؛ وذلك عائد الى النقص في الاراضي المخصصة لها ، والمروية منها بخاصة ، والى الاعتماد شبه الكلي على مياه الأمطار التي تتفاوت من سنة الى اخرى .

وقد شجعت السلطات الاسرائيلية زراعة المحاصيل التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف والتي تحتاجها المصانع الاسرائيلية كالتبغ وقصب السكر والقطن والبندورة والزهور والخيار والفلفل والكمون والبابونج والسمسم. كما ادخلت زراعة الفول السوداني والذرة الحلوة والكرفس والكراوية واليانسون والتوابل[٤٤].

ويبين الجدول ١٠ تطور انتاجية المحاصيل الرئيسية في ظل الاحتلال الاسرائيلي ؛ حيث تراجع القمح ، وهو المادة الغذائية الرئيسية للسكان مقابل نمو المحاصيل التسويقية ، كالبطاطا والبندورة والخيار والبصل والحمضيات والقطن . كما تضاعفت انتاجية الفواكه الشجرية كاللوز والدراق والعنب ؛ وهذه محاصيل غذائية غير أساسية للاستهلاك في الضفة الغربية . فبدلاً من ان يساهم قطاع الزراعة في تحقيق بعض الاستقلالية في اقتصاد الضفة الغربية ، تكيف بطريقة